

الإكسبديفة فف 2022/2/28 م

السادة / البورصة المصرية - إدارة الإفصاح

تحفة طفة و بعد ..

مرفق طفه القوائم المالية عن السنة المنتهفة فف 2021/12/31 وتقرر مراقب الحسابات علفا

و تفضلوا سياتكم بقبول فائق الاحترام ..

نائب مفر علفات المسممرفن

محمد مرفى أحمفد

شركة روبكس العالمية لتصنع البلاستيك والأكرلك



www.rubexegypt.eg

شركة روبكس العالمية لتصنع البلاستيك والأكرلك (ش.م.م) - مفهفة بالأقاول الرفسفة للبورصة المصرية من 1997

- Commercial Administration - Cairo :
87 Abdel Aziz Fahmy St , Saint Fatima Sq., Hellogolia, Egypt
Tel.: +2 02 27757347 - 27756456 / Fax: +2 02 27757517 / Customer Service: 19082
- Factories Complex - Alexandria:
New Borg El-Arab City, 3rd Industrial Zone, Egypt, P.O. Box No.: 52 Borg El-Arab
Tel.: +2 93 4622025 - +2 010 21062610 - 010 21062641 / Fax: +2 03 4622026

- الإدارة التجارية - القاهرة :
87 شارع عبد العزيز مرفى - سفان لسانت فاطمة - مصر الجديدة 2 - مرفى
- تلفون: 27756456 - 27757347 +2 02 02 / فاكس: +2 02 27757517 خدمة العملاء: 19082
- مجمع المصانع - الإسكندرية:
مدينة بورج العرب الجديدة - المنطقة الصناعية الثالثة - مرفى - ب. 52 بورج العرب
- تلفون: 21062641 - 010 21062610 - 2 03 4622025 +2 03 4622026 / فاكس: +2 03 4622026

شركة روكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريلك
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية
في 31 ديسمبر 2021 وتقرير مراقب الحسابات عليها

شركة روكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكرليك
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية
في 31 ديسمبر 2021 وتقرير مراقب الحسابات عليها

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات	2-1
قائمة المركز المالي	3
قائمة الأرباح أو الخسائر	4
قائمة الدخل الشامل	5
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	6
قائمة التدفقات النقدية	7
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	49-8

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٤٨٥ ٣٢ ٥٢ - ٤٨٥ ٣٢ ٥١ (٢٠٣)
تليفاكس : ٤٨٥ ٣٢ ٥٠ (٢٠٣)
البريد الإلكتروني : alex@kpmg.com

١٢ شارع توح القدي / قراغة
المفروع من الساطن حسين
الإسكندرية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ مساهمي شركة روكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريلك (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة روكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريلك (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2021 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا في إيداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إيداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإيداء رأينا على القوائم المالية.



الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة روبكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريلك (شركة مساهمة مصرية) في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بنقل الحسابات، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

حسام عبد الوهاب
سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (380)

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون



الإسكندرية في 28 فبراير 2022

شركة روبيكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكرليك
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2021

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	إيضاح رقم	بالجنيه المصري
			الأصول
			الأصول غير المتداولة
62 548 873	55 692 595	(13)	الأصول الثابتة (بالصافي)
—	1 294 441	(1-14)	أصول حق إستخدام (بالصافي)
31 688 446	39 035 798	(15)	مشروعات تحت التنفيذ
94 237 319	96 022 834		مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
63 357 342	74 522 807	(16)	مخزون
94 432 862	79 159 202	(17)	عملاء وأرصدة مدينة أخرى
9 321 729	13 441 228	(18)	النقدية وما في حكمها
167 111 933	167 123 237		مجموع الأصول المتداولة
261 349 252	263 146 071		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية والالتزامات
			حقوق الملكية
143 949 865	143 949 865	(2-19)	راس المال المصدر والمنفوع
3 598 975	3 598 975	(4-19)	الاحتياطي القانوني
5 674 502	2 906 623		الأرباح المرحلة
153 223 342	150 455 463		مجموع حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
310 702	—		أوراق دفع طويلة الأجل
—	953 412	(2-14)	التزامات عقود التأجير طويلة الأجل
6 769 527	6 112 622	(1-21)	التزامات ضريبية مزججة
7 080 229	7 066 034		مجموع الالتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
2 997 908	1 793 842	(18)	بنوك سحب على المكشوف
65 485 921	77 119 223	(22)	تسهيلات ائتمانية
128 562	505 699	(20)، (2-14)	أقساط التزامات عقود تأجير قصيرة الأجل
28 212 338	22 716 549	(23)	موردون وأرصدة دائنة أخرى
3 234 100	—	(25)	المستحق للأطراف ذوي العلاقة
132 455	1 752 206	(2-21)	ضريبة الدخل المستحقة
854 397	1 737 055	(24)	مخصصات
101 045 681	105 624 574		مجموع الالتزامات المتداولة
108 125 910	112 690 608		إجمالي الالتزامات
261 349 252	263 146 071		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

- الإيضاحات المرفقة من الصفحات من رقم (8) إلى رقم (49) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق،

رئيس مجلس الإدارة

المدير المالي

مهندس/ مجدي مختار عبد الغنى الطاهر

محاسب/ محمد القاضي



شركة روبيكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريلك
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الأرباح أو الخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	إيضاح رقم	بالجنيه المصري
179 403 371	200 136 701	(4)	الإيرادات
(149 490 754)	(161 547 981)	(5)	تكلفة النشاط
29 912 617	38 588 720		مجمّل الربح
2 014 470	790 688	(6)	إيرادات أخرى
(10 909 112)	(13 416 376)	(7)	مصروفات البيع والتوزيع
(12 781 796)	(14 255 181)	(8)	مصروفات إدارية وعمومية
(2 110 405)	(2 453 604)		بدلات ومرتبات أعضاء مجلس الإدارة
(456 523)	1 335 822	(9)	رذ / (خسائر) الاضمحلال
--	(1 600 000)	(10)	مصروفات أخرى
5 669 251	8 990 069		الأرباح الناتجة من التشغيل
202 334	96 318	(11)	إيرادات تمويلية
(7 260 843)	(6 052 525)	(12)	مصروفات تمويلية
(7 058 509)	(5 956 207)		صافي المصروفات التمويلية
(1 389 258)	3 033 862		الربح / (الخسارة) قبل ضريبة الدخل
(132 455)	(1 752 206)		ضريبة الدخل
258 772	656 905	(1-21)	ضريبة الدخل المؤجلة
--	(1 250 000)		تسويات ضريبية عن سنوات سابقة
(1 262 941)	688 561		صافي ربح / (خسارة) العام
(0.022)	0.011	(27)	النصيب الأساسي / المخفض للمساهمين في الربح / (الخسارة) (جنيه مصري)

الإيضاحات المرفقة من الصفحات من رقم (8) إلى رقم (49) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية وتقرأ معها.



شركة رويكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريليك
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	بالجنيه المصري
(1 262 941)	688 561	صافي ربح / (خسارة) العام
--	--	بنود الدخل الشامل
<u>(1 262 941)</u>	<u>688 561</u>	إجمالي الدخل الشامل عن العام

• الإيضاحات المرفقة من الصفحات من رقم (8) إلى رقم (49) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية وتقرأ معها.



شركة روكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريليك
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الإجمالي	الأرباح المرطحة	الاحتياطي القانوني	رأس المال المفعول	إيضاح رقم
110 536 418	7 271 337	3 265 081	100 000 000	
43 949 865	(333 894)	333 894	43 949 865	بالجنبة المصري
43 949 865	(333 894)	333 894	43 949 865	الرصيد في 1 يناير 2020 معاملات مع مساهمي الشركة المحول للاحتياطي القانوني زيادة رأس المال إجمالي المعاملات مع مساهمي الشركة
(1 262 941)	(1 262 941)	--	--	الدخل الشامل
(1 262 941)	(1 262 941)	--	--	صافي (خسارة) السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 إجمالي الدخل الشامل
153 223 342	5 674 502	3 598 975	143 949 865	الرصيد في 31 ديسمبر 2020
153 223 342	5 674 502	3 598 975	143 949 865	الرصيد في أول يناير 2021 قبل التعديل إثر التأسيس المبدئي لسميار المحاسبية رقم (47) الأدرات المالية (19-5) الرصيد في أول يناير 2021 بعد التعديل معاملات مع مساهمي الشركة إجمالي المعاملات مع مساهمي الشركة
(3 456 440)	(3 456 440)	--	--	الدخل الشامل
149 766 902	2 218 062	3 598 975	143 949 865	صافي ربح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 إجمالي الدخل الشامل
688 561	688 561	--	--	الرصيد في 31 ديسمبر 2021
688 561	688 561	--	--	صافي ربح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 إجمالي الدخل الشامل
150 455 463	2 906 623	3 598 975	143 949 865	الرصيد في 31 ديسمبر 2021

*الإيضاحات المرفقة من الصفحات من رقم (8) إلى رقم (49) تعتبر مكملة لهذه القوائم المالية وتقرأ معها.



شركة رويكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكرليك
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

بالجنيه المصري

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	إيضاح رقم
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(1 389 258)	3 033 862	صافي ربح/ (خسارة) العام قبل الضريبة
		تعديلات لتسوية صافي الأرباح/(الخسائر) مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(48 913)	63 073	(11)،(12) فروق أسعار صرف عملات أجنبية
(270 756)	(250 384)	(6) صافي أرباح رأسمالية
(153 421)	(96 318)	(11) فوائد دائنة
7 260 843	5 748 210	(12) مصروفات تمويلية
10 321 573	11 044 266	(13) إهلاك الأصول الثابتة
--	574 895	(1-14) إستهلاك أصول حق إستخدام
456 523	(1 335 822)	(9) رد / خسائر الإضمحلال
--	1 600 000	(24) تكوين مخصصات
(450 000)	--	رد الإنخفاض في الإضمحلال
(528 403)	(717 342)	(23) مخصصات مستخدمة
15 198 188	19 664 440	
(4 512 616)	(11 165 465)	التغير في المخزون
(20 952 413)	13 212 454	التغير في العملاء والأرصدة المدينة الأخرى
(6 043 152)	(10 486 119)	التغير في الموردين والأرصدة الدائنة الأخرى
(7 228 354)	(5 748 210)	فوائد تمويلية مسددة
(23 538 347)	5 477 100	صافي النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(7 232 846)	(11 679 346)	مدفوعات لاقتناء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
357 006	394 390	متحصلات من بيع أصول ثابتة
153 421	96 318	فوائد محصلة
(6 722 419)	(11 188 638)	صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
41 858 091	11 633 302	التغير في التسهيلات الائتمانية
(258 407)	(538 787)	المسدد من التزام عقود تأجير
4 261 687	--	المسدد نقداً من تحت حساب زيادة رأس المال
(2 040 000)	--	التغير في الودائع المحمدة
43 821 371	11 094 515	صافي النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
13 560 605	5 382 977	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
(9 276 784)	4 083 821	النقدية وما في حكمها في أول العام
4 283 821	9 466 798	(18) النقدية وما في حكمها في آخر العام

- تم استبعاد قيمة المعاملات غير النقدية كما هو موضح بالإيضاح رقم (29).
- الإيضاحات المرفقة من الصفحات من رقم (8) إلى رقم (49) تعتبر منعمة لهذه القوائم المالية وتقرأ معها.



1- نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها

1-1 الكيان القانوني

تأسست شركة روبكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريلك (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ 1987/7/21 طبقاً لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 تحت اسم شركة يونيفرسال للصناعات البلاستيكية (يونيب) وقيدت بالسجل التجاري لمحافظة الإسكندرية برقم 121075 في 1987/8/13 هذا وقد تم تغيير اسم الشركة إلى روبكس لتصنيع البلاستيك ونقل مقرها إلى مدينة برج العرب الجديدة بموجب اجتماع الجمعية العامة غير العادية في 1994/5/15 وقد وافقت الجمعية العامة الغير العادية للشركة بجلستها المنعقدة في 11 يوليو 2015 على تعديل المادة رقم (2) من النظام الاساسي والخاصة باسم الشركة وبناءاً على شهادة عدم الالتباس الصادرة من الادارة العامة للسجل التجاري ليصبح الاسم بعد التعديل هو شركة روبكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريلك (شركة مساهمة مصرية).

2-1 غرض الشركة

إنتاج كافة الصناعات البلاستيكية ومستلزماتها المعدنية، وتصنيع وتجارة الأدوات الصحية من اللدائن وتصنيع وتجارة الألواح الأكريلك القابل للسحب العميق وتصنيع وتجارة بانيوهات الأكريلك وتصنيع وتجارة الأخشاب المضغوطة (SMC) والاستيراد والتصدير والوكالات التجارية في حدود غرض الشركة وتصنيع وتجارة الأشغال و الإكسوارات المعدنية ومستلزماتها في حدود غرض الشركة وتصنيع الكيائن الألمونيوم والبانيوهات بكافة أشكالها ، تصنيع وتجارة خامات البلاستيك والأكثريك المعاد تدويرهما، تصنيع وتجارة البانيوهات والألواح السوليدسبرفيس والكوربان، تصنيع وتجارة إنطيمات منتجات البلاستيك والأكثريك، تصنيع وتجميع لوحات التحكم الإلكترونية في حدود غرض الشركة، إنشاء وحدة آلية لدهان الاكتروستاتيك لخدمة منتجات الشركة والغير، إنشاء معمل إلكتروني معتمد للإختبارات والتحليل الصناعية لكافة أشكال المنتجات للشركة وللغير. كل ماسبق بما لا يتعارض مع أحكام القوانين واللوائح السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة.

- تم مد أجل الشركة 25 عاماً تبدأ من 13 أغسطس 2012 تاريخ انتهاء مدتها السابقة وحتى 3 أغسطس 2037 بناءً على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 10 يوليو 2012.

- مقر الشركة هو مدينة برج العرب الإسكندرية، جمهورية مصر العربية. رئيس مجلس إدارة الشركة المهندس/ مجدي مختار عبد الغني الطاهر.

3-1 الاعتماد

- تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 28 فبراير 2022.

2- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات المالية التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة والتكلفة المستهلكة هذا وتعتمد التكلفة التاريخية بصفه عامة على القيمة العادلة للمقابل الذي يتم تسليمه للحصول على أصول.

1-2 الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

- تم الإفصاح عن أهم السياسات المطبقة بالشركة في إيضاح رقم (31).

- هذه هي القوائم المالية الأولى والتي تم فيها تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 الأنوات المالية ومعيار المحاسبة المصري رقم 48 الإثراء من العقود مع العملاء ومعيار المحاسبة المصري رقم 49 عقود التأجير. وقد تم توضيح أثر التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة في الإيضاح رقم (2-5).



2-2 عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة.

3-2 استخدام التقديرات والافتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

- يتم الاعتراف بالتغير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي: -

- إثبات الضريبة المؤجلة.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.
- المخصصات والالتزامات المحتملة.
- الاضمحلال في قيمة الأصول.
- الاضمحلال في قيمة الأصول غير المالية.
- تصنيف عقود لتأجير.
- الاعتراف بالإيراد: - يتم الاعتراف بالإيراد طبقاً لما هو وارد تفصيلاً بالسياسات المحاسبية المطبقة.

4-2 قياس القيم العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحدث إما

في السوق الأساسي للأصل أو الالتزام أو
في غياب السوق الأساسي، في السوق الأكثر نفعاً للأصل أو الالتزام

تُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض إن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية. يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار فترة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو يبيع لمشارك آخر سيستخدم الأصل في أفضل وأحسن استخدام له.

تستخدم شركة أساليب لتقييم التي تعتبر ملائمة وفقاً للظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، مع تعظيم الاستفادة للمدخلات الملحوظة ذات الصلة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة.

يجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية المستقلة بالقيمة العادلة في فئات تشمل القيمة العادلة. يوصف هذا، على النحو التالي، بناءً على مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله على قياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة.
- المستوى الثاني: أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: أساليب تقييم تكون مدخلات المستوى الأدنى الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله غير ملحوظة.



2-5 التغييرات في السياسات المحاسبية الهامة

قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ 2019/3/18 بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة.

وبتاريخ 12 ابريل 2020 أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار بشأن تأجيل تطبيق التعديلات في معايير المحاسبة المصرية على القوائم المالية الدورية، مقصودا على القوائم المالية السنوية بنهاية عام 2020.

00 120

00 200 14-18

المرححة في أول يناير 2021

7038217

- حسابات الإستهلاك في العملاء والمواقع بالبنوك حسب معيار المحاسبة المصري رقم (47) في 31 ديسمبر 2020

تم توضيح المعلومات الإضافية حول كيفية قياس الشركة لخصائر الإضمحلال في الإيضاح رقم (31-6).



يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (49) "عقود التأجير" نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الاستخدام بالأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الأيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الأيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. وهناك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير ذات القيمة المنخفضة.

- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.
- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.
- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.



- الإعتراف والقياس**
- عند بدء العقد، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على ترتيبات تأجير، وبالنسبة لمثل هذه الترتيبات لعقود التأجير تعترف الشركة بأصول حق إنتفاع والتزامات عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود الأصول ذات القيمة المنخفضة على النحو التالي:
- عند الاعتراف الأولي، يتم قياس أصل حق استخدام على أنه المبلغ المناوئ للالتزامات الإيجار والتي يتم قياسها مبدئياً والمعدلة بمدفوعات الإيجار السابقة على العقد والتكلفة المباشرة الأولية وحوافز الإيجار والقيمة المخصومة للتكاليف التقديرية لفك وإزالة الأصل. وفي القياس اللاحق، يتم قياس أصل حق استخدام بالتكلفة مخصوماً منه مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الأضعمال. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على الأعمار الإنتاجية المقدرة لأصول حق الاستخدام أو مدة الإيجار ليهما أقل.
- لتزام عقد التأجير يتم قياسه في بداية عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار الغير مدفوعة في ذلك التاريخ على مدار فترة الإيجار، كما يجب خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي السائد بالدولة بشكل عام، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي كمعدل خصم. بعد ذلك يتم قياس التزام عقود التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- هذا وسوف يتم إعادة قياس أصول حق الاستخدام والتزام عقود التأجير لاحقاً في حالة حدوث أحد من الأحداث التالية:
- التغير في سعر التأجير بسبب الربط بالأسعار أو المعدل الذي أصبح ساري المفعول في الفترة.
 - تعديلات على عقد الإيجار.
 - إعادة تقييم مدة الإيجار.
- إن عقود تأجير الأصول غير الأساسية وغير المتعلقة بأنشطة التشغيل الرئيسية للشركة، والتي هي بطبيعتها قصيرة الأجل (أقل من 12 شهراً بما في ذلك خيارات التجديد) وعقود تأجير الأصول منخفضة القيمة يتم إدراجها في قائمة الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.
- اختارت الشركة عند التحول إلى معيار المحاسبة المصري رقم (49) تطبيق الوسيلة العملية لاستثناء التقييم الذي يوجبه عمل المعاملات عقود تأجير. وقامت بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) فقط على العقود التي سبق تحديدها كعقود إيجار. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود تأجير بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (20).
- تطبيق معدل خصم واحد على مجموعة عقود التأجير ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول - وبلغ متوسط معدل الفائدة الإضافية المطبق على التزامات عقود التأجير المعترف بها في 1 يناير 2021 - نسبة 14.25%.
- تطبيق الإعفاء بعدم الاعتراف بالأصول والالتزامات الخاصة بأصل حق الاستخدام والتي تنتهي صلاحيتها خلال عام 2021.
- استبعاد التكلفة المباشرة الأولية من قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.
- اختارت الشركة أيضاً استخدام إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي لا تتجاوز مدة إيجارها عن 12 شهر أو أقل وذلك من تاريخ التطبيق الأولي ولا تحتوي على خيار شراء "عقود تأجير قصيرة الأجل" وكذلك عقود التأجير ذات القيمة المنخفضة "الأصول منخفضة القيمة".
- قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) بالاعتراف بأصل والتزام عقد التأجير بداية من 1 يناير 2021 - إن وجدت - مخصوماً على أساس المدة المتبقية من عقود التأجير وبالتالي لم يتم تعديل أرقام المقارنة.



الأحكام الهامة في تحديد مدة عقد التأجير للعقود التي تشمل على خيارات التجديد

تحدد الشركة مدة عقد التأجير على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد التأجير، إلى جانب أي فترات يغطيها خيار تجديد عقد التأجير إذا كان من الممكن أن تتم ممارسة هذا الحق وبدرجة معقولة، أو أي فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير، إن كان من المؤكد أن تمارس هذا الحق.

لدى الشركة الخيار بموجب بعض عقود التأجير في إستئجار الأصول لفترات إضافية، تطبق الشركة الحكم في تقييم ما إذا كان من المؤكد وبدرجة معقولة ممارسة خيار التجديد، وهذا يعني، أنه يؤخذ بعين الإعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة التجديد، بعد تاريخ البدء تعيد الشركة مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال) تغيير في إستراتيجية العمل.

3- تقرير القطاعات التشغيلية

- يتم تحديد القطاعات وفقاً للأسلوب المتبع داخلياً لتقديم التقارير المالية للإدارة العليا.
- يتمثل القطاع في مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة التي تنضم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أخرى أو داخل بيئة اقتصادية واحدة تنضم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.
- الشركة بها عدة قطاعات تشغيلية، تمثل قطاعات يتم تقديم تقارير مالية عنها للإدارة العليا. وهذه التقارير تعرض منتجات وخدمات مختلفة، وتدار بشكل منفصل لأنها تتطلب إستراتيجيات تكنولوجية وتسويقية مختلفة، ولما يلي بيان بعمليات كل قطاع يتم إصدار تقارير له:-

<u>القطاعات</u>	<u>العمليات</u>
الأكرليك	تصنيع وبيع الأكرليك
البانويوات	تصنيع وبيع البانويوات
البلاستيك	تصنيع وبيع البلاستيك
البوليستر	تصنيع وبيع البوليستر
الزجاج والكبان	تصنيع وبيع الزجاج والكبان



شركة روبيكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريليك
(شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات متممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

3- اقامة الأرباح أو الخسائر على مستوى القطاعات التشغيلية

تسمية المحسب	2021/12/31		2020/12/31		2021/12/31		2020/12/31		2021/12/31		2020/12/31		البيانات
	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات		
إيرادات	29 912 617	38 588 720	14 455 200	6 347 123	300 261	309 487	7 234 669	22 656 436	3 355 089	3 373 159	5 167 920	6 521 489	معدل طرح (الخسارة)
الزوائد	179 403 371	200 136 701	53 651 918	19 324 322	1 455 345	1 480 945	67 233 161	89 418 288	25 645 401	27 071 000	31 417 606	42 840 066	
مخاطر الائحة	(149 490 754)	(161 547 981)	(79 136 718)	(72 977 199)	(1 755 606)	(1 790 432)	(59 998 432)	(66 761 852)	(22 290 312)	(23 699 921)	(26 249 686)	(36 318 577)	
إيرادات أخرى	2 014 470	790 688	1 021 009	58 274	5 379	3 776	646 434	469 034	98 437	79 343	243 151	180 261	إيرادات أخرى
مصاريف أخرى	(10 809 112)	(13 416 376)	(783 573)	(988 802)	(52 054)	(64 070)	(6 765 764)	(7 978 361)	(952 623)	(1 346 284)	(2 333 096)	(3 058 639)	مصاريف أخرى
مصاريف أخرى	(12 781 796)	(14 255 181)	(965 554)	(1 050 617)	163 980)	(68 075)	(7 689 166)	(8 456 142)	(1 170 881)	(1 430 456)	(2 892 215)	(3 249 891)	مصاريف أخرى
إيرادات أخرى	(1 110 405)	(2 453 604)	(439 423)	(180 833)	(10 564)	(11 717)	(1 269 560)	(1 455 472)	(193 324)	(246 210)	(477 534)	(559 372)	إيرادات أخرى
إيرادات أخرى	-	1 335 822	-	98 452	-	6 379	-	792 406	-	134 045	-	304 540	إيرادات أخرى
مصاريف أخرى	(456 521)	(1 661 000)	(34 487)	(117 922)	(2 285)	(7 641)	(274 631)	(949 116)	(41 820)	(160 554)	(103 300)	(364 767)	مصاريف أخرى
إيرادات أخرى	5 669 251	8 990 069	13 531 232	4 165 675	(423 765)	(450 835)	(8 118 018)	5 998 585	1 094 876	403 943	(415 074)	(226 399)	إيرادات أخرى
إيرادات أخرى	202 334	96 318	53 052	19 662	2 376	1 067	81 207	39 805	30 170	14 130	35 529	21 654	إيرادات أخرى
مصاريف أخرى	(7 260 843)	(6 052 525)	(1 841 029)	(1 235 516)	(81 115)	(67 080)	(3 125 976)	(2 501 287)	(1 029 892)	(887 977)	(1 212 829)	(1 360 205)	مصاريف أخرى
مصاريف أخرى	(7 058 509)	(45 956 207)	(1 757 977)	(1 215 854)	(78 739)	(66 013)	(3 044 771)	(2 461 482)	(999 722)	(873 807)	(1 177 300)	(1 339 051)	مصاريف أخرى
إيرادات أخرى	(1 389 250)	3 033 862	11 773 255	2 949 821	(502 504)	(516 848)	(11 162 789)	2 637 103	95 154	(478 764)	(1 592 374)	(1 565 450)	إيرادات أخرى
إيرادات أخرى	(132 453)	(1 752 206)	1 122 886	(925 142)	(47 910)	-	(1 064 283)	(827 064)	9 072	-	(151 820)	-	إيرادات أخرى
إيرادات أخرى	258 772	656 905	19 548	48 415	1 295	3 137	153 630	389 674	23 705	65 918	58 554	149 761	إيرادات أخرى
إيرادات أخرى	-	(1 240 000)	-	(92 126)	-	(5 969)	-	(741 497)	-	(125 433)	-	(284 975)	إيرادات أخرى
إيرادات أخرى	(1 262 941)	688 561	12 915 289	1 980 968	(549 119)	(519 680)	(12 071 402)	1 458 216	127 931	(530 279)	(1 685 640)	(1 780 664)	إيرادات أخرى

* يختلف قيمة الإيرادات ونظام المبيعات تم توزيع البورد وفقا للائحة الموضوعية بمعرفة إدارة الشركة.



4- الإيرادات

2020/12/31	2021/12/31	بالجنيه المصري
154 183 949	172 037 988	مبيعات محلي
25 219 422	28 098 713	مبيعات تصدير
<u>179 403 371</u>	<u>200 136 701</u>	

5- تكلفة النشاط

2020/12/31	2021/12/31	بالجنيه المصري
60 398 117	84 857 946	خدمات مباشرة
41 084 494	27 240 915	مستلزمات وقطع غيار ومهمات أخرى
22 757 291	23 852 111	أجور ومرتبكات وحصص إلزامية في التأمينات الاجتماعية
18 752 075	20 516 220	مصروفات صناعية مباشرة وغير مباشرة
9 477 865	10 046 268	إهلاك الأصول الثابتة
(2 529 088)	(4 965 479)	التغير في المخزون
(450 000)	—	انخفاض في المخزون لتفى الغرض منه
<u>149 490 754</u>	<u>161 547 981</u>	

6- إيرادات أخرى

2020/12/31	2021/12/31	بالجنيه المصري
1 170 436	403 000	إيرادات بيع مخلفات
270 756	250 384	صافي أرباح رأسمالية
463 150	—	دعم صادرات
68 003	98 469	خصم مكتسب
42 125	38 835	إيرادات تركيب كبائن
<u>2 014 470</u>	<u>790 688</u>	

7- مصروفات البيع والتوزيع

2020/12/31	2021/12/31	بالجنيه المصري
3 751 800	5 166 700	مرتبات وخدمات مؤداه
279 652	516 747	إعلانات ومعارض
1 420 228	2 157 002	نولون وشحن وتخليص
2 145 794	1 960 735	مصروفات سيارات
313 526	690 444	رسوم ودمغات
509 884	527 291	خصومات حوافز تنشيط مبيعات
799 911	783 195	انتقالات وسفر
—	574 895	إستهلاك أصول حق استخدام
564 187	—	إيجارات
1 124 130	1 039 367	مصروفات أخرى *
<u>10 909 112</u>	<u>13 416 376</u>	

* يتضمن بند مصروفات أخرى مصروفات مناقصات ورسوم وتليفونات وصيانة وعينات ومصروفات نشرية.



8- مصروفات إدارية وعمومية

2020/12/31	2021/12/31	بالجنيه المصري
8 320 693	8 620 980	أجور ومزروعات ومكافآت وخدمات مؤداه
598 632	662 429	مصروفات سيارات
221 817	334 225	أتعاب مهنية
843 708	998 014	إهلاك أصول ثابتة
269 376	228 328	بريد وتليفون وكهرباء
320 227	446 536	رسوم وخدمات
677 876	694 033	بذل سفر وانتقال
36 600	28 200	إعلانات واشتراكات جرائد ومشاطرة
2 500	60 500	دراسات واستشارات
41 300	294 894	تبرعات
454 143	502 919	مصروفات التأمين الصحي الشامل
994 924	1 384 123	مصروفات أخرى*
12 781 796	14 255 181	

* يتضمن بند مصروفات أخرى مصروفات أدوات كتابية وضيافة وروفيه وهدايا ومصروفات نشره.

9- (د)/ خسائر الإضمحلال

2020/12/31	2021/12/31	إيضاح رقم	بالجنيه المصري
401 523	--		خسائر الإضمحلال في قيم الأصول- صلاء
55 000	566 744	(17)	خسائر الإضمحلال في قيم الأصول- مدينون
--	(7 324)		رد خسائر الإضمحلال في الودائع بالبنوك
--	(1 895 242)	(17)	رد خسائر الإضمحلال في قيمة العملاء
456 523	(1 335 822)		

10- مصروفات أخرى

2020/12/31	2021/12/31	بالجنيه المصري
--	1 600 000	مخصصات مكونة خلال العام
--	1 600 000	

11- إيرادات تمويلية

2020/12/31	2021/12/31	بالجنيه المصري
153 421	96 318	فوائد دائنة
48 913	--	صافي أرباح فروق تقييم عملات أجنبية
202 334	96 318	

12- مصروفات تمويلية

2020/12/31	2021/12/31	بالجنيه المصري
7 228 354	5 745 418	فوائد مدينة ومصروفات بنكية
32 489	2 792	فوائد تأجير سريلى (فرق القيمة الحالية)
--	241 242	فوائد أقساط عقود تأجير
--	63 073	صافي خسائر فروق تقييم عملات أجنبية
7 260 843	6 052 525	



شركة رويكس العالمية لتصنيع البلاستيك والاورنيك
(شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات تكملة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

13 - الأصول الثابتة

الإجمالي	حساب إلى	أثاث ومعدات مكتبية	وسائل نقل وإتصال	معدات وإسطوانات	أثاث ومعدات	مباني وإشاعات	أرضي	بالقيمة المستوى	التكلفة
153 132 268	2 126 202	1 168 658	3 935 080	47 686 164	76 388 574	19 922 500	1 905 090	الرصيد في 1 يناير 2021	2021
4 331 904	175 097	74 361	98 400	3 073 512	910 624	—	—	الإضافات	2021
(1 846 675)	—	—	(331 050)	(726 311)	(789 314)	—	—	الإستحداثات	2021
155 617 587	2 301 299	1 243 019	3 702 430	50 033 365	76 509 884	19 922 500	1 905 090	الرصيد في 31 ديسمبر 2021	2021
90 583 395	1 554 152	863 589	1 930 259	29 764 949	47 810 713	8 659 733	—	الإهلاك	2021
11 044 282	299 316	63 355	522 193	3 368 101	6 041 736	749 581	—	الرصيد في 1 يناير 2021	2021
(1 702 685)	—	—	(215 182)	(706 521)	(780 982)	—	—	إهلاك العام	2021
99 924 992	1 853 468	926 944	2 237 270	32 426 529	53 071 467	9 409 314	—	مجموع أهلاك الإستهلاكات	2021
55 692 595	447 831	316 075	1 465 160	17 606 836	23 438 417	10 513 186	1 905 090	الرصيد في 31 ديسمبر 2021	2021
62 548 873	572 050	305 069	2 004 821	17 921 215	28 577 861	11 262 767	1 905 090	الرصيد في 31 ديسمبر 2020	2020
24 597 517	1 139 246	700 588	1 370 331	16 744 414	4 642 938	—	—	أصول مهتصة تقريبا بالكامل ولا زالت تعمل	2021

- تشمل الأراضي بماله في قطمق الأرض رقم (11)، (2) بلاك رقم (4) بالمنطقة الصناعية الثالثة ببح العرب وحاري تسميتها باسم الشركة في الشهر الجاري حتى الآن.



شركة رويكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريلك
(شركة مساهمة مصرية)
إيضاحات مبنية للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الإجمالي	حساب إلى	آلات ومعدات	مركبات	وسائل نقل	وإتقال	عدد	وأسطوانات	آلات ومعدات	مباني	وإذاعات	أرضي	الأصول الثابتة
												إمبنيه المحرري
145 625 569	2 055 627	1 151 450	2 357 959	45 248 861	73 219 329	19 687 253	1 905 090	2020				
8 642 001	70 575	17 208	1 737 123	2 646 733	3 935 115	235 247	—	الرصيد في 1 يناير 2020				
(1 135 302)	—	—	(160 002)	(209 430)	(765 870)	—	—	الإضافات				
153 132 268	2 126 202	1 168 658	3 935 080	47 686 164	76 388 574	19 922 500	1 905 090	الرصيد في 31 ديسمبر 2020				
81 310 874	1 239 342	804 259	1 751 022	26 973 270	42 623 027	7 919 954	—	الإهلاك				
10 321 573	314 810	59 330	339 239	3 001 109	5 867 306	739 779	—	الرصيد في 1 يناير 2020				
(1 049 052)	—	—	(160 002)	(209 430)	(679 620)	—	—	(إهلاك العام)				
90 583 395	1 554 152	863 589	1 930 259	29 764 949	47 810 713	8 659 733	—	مجموع أملاك الاستعمالات				
62 548 873	572 050	305 069	2 004 821	17 921 215	28 577 861	11 262 767	1 905 090	الرصيد في 31 ديسمبر 2020				
64 314 695	816 285	347 191	606 937	18 275 591	30 596 302	11 767 299	1 905 090	صافي القيمة النظرية في				
								2020				
								31 ديسمبر 2019				



14- أصول والتزامات عقود تأجير حق الاستخدام

14-1 أصول حق استخدام

يمثل أصل حق الاستخدام عقود الإيجار المتعلقة بمخازن ومعارض الشركة في القاهرة والمغردقة وقد تم قياسه بالقيمة الدفترية بداية من أول يناير 2021، ولكن تم خصمه باستخدام سعر الاقتراض للمستأجر في تاريخ التطبيق، وتم إهلاكه لاحقاً على مدى العمر المتبقي لعقد الإيجار باستخدام القسط الثابت و بيانها كما يلي :

2021/12/31 جنيه مصري	
1 869 336	الرصيد في اول يناير 2021
1 869 336	الإضافات خلال العام
	الرصيد في 31 ديسمبر 2021
	الإستهلاك:
(574 895)	الرصيد في اول يناير 2021
(574 895)	الإستهلاك خلال العام
1 294 441	الرصيد في 31 ديسمبر 2021
	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2021

يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يكن بالإمكان تحديد هذا المعدل، فسيتم استخدام معدل الاقتراض للشركة، وهو المعدل الذي يتعين على الشركة دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة. تم استخدام متوسط سعر الفائدة بنسبة 14.25%. وتم إدراج الإلتزام المالي المتعلق به ضمن الإيضاح رقم (14-2) التزم عقود تأجير حق الاستخدام والتي تنشأ عن عقود إيجارية وتنتهي العقود خلال الأعوام من 2022 حتى 2024 ويتم إدراج اهلاك الأصل ضمن مصروفات بيعية بقائمة الأرباح أو الخسائر عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2021.

14-2 التزامات عقود تأجير حق الاستخدام

بلغت القيمة الحالية لإجمالي الإلتزامات الناتجة عن حقوق الاستخدام مايلي:

2021/12/31 جنيه مصري	
2 398 854	اجمالي التزامات عقود التأجير غير المخصصة
(529 518)	الفوائد على التزامات عقود التأجير
1 869 336	صافي القيمة الحالية لإجمالي الإلتزامات الناتجة عن حقوق الاستخدام
(410 225)	بخصم:
1 459 111	المسند خلال العام
	الرصيد
(505 699)	بخصم:
953 412	الجزء المتداول من التزامات عقود التأجير
	الجزء غير المتداول من التزامات عقود التأجير

14-3 الأثر على قائمة الأرباح أو الخسائر

2020/12/31 جنيه مصري	2021/12/31 جنيه مصري	إيضاح رقم	
—	574 895	(1-14)	إستهلاك أصول حق استخدام خلال العام
—	241 242	(12)	فوائد تمويلية على عقود التأجير
564 187	—		مصروف الإيجار
564 187	816 137		



15- مشروعات تحت التنفيذ

<u>2020/12/31</u>	<u>2021/12/31</u>	بالجنيه المصرى
19 500 000	23 451 752	أراضى *
11 043 054	13 606 374	آلات ومعدات
591 931	1 258 088	عدد واسطوانات
553 461	719 584	مبانى ومرافق
<u>31 688 446</u>	<u>39 035 798</u>	

* يتمثل البند فى قيمة الأراضى المشتراه من شركة الجمانة لتصنيع الاكريك والبلاستيك بمساحة قدرها 205 000 متر مربع (مائتان وخمسة ألف متر مربع فقط لاغير) والكائنة بناحية مدخل قرية الأسد - المهديه - مركز أبو المطامير بحوض زاوية سيدي عبد القادر وأبو خديجة رقم (1) قسم ثامن عشر حوض الرمال - محافظة البحيرة والمشتراه بموجب عقود بيع وتم تسجيل جزء منها بمساحة 100 ألف متر بأسم شركة رويكس العالمية لتصنيع البلاستيك والأكريلك بالشهر العقاري وجارى اتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيل المساحة الباقية باسم الشركة.

16- المخزون

<u>2020/12/31</u>	<u>2021/12/31</u>	بالجنيه المصرى
9 824 931	12 083 334	خامات
5 272 447	8 459 211	مستلزمات
1 578 453	1 594 122	مواد تعبئة
2 065 834	1 871 635	قطع غيار ومهمات وقود وزيوت
12 610 188	15 907 822	إنتاج تحت التشغيل
30 620 776	32 288 621	إنتاج تام
2 510 571	3 443 920	اعتمادات مستندية لشراء خامات
<u>64 483 200</u>	<u>75 648 665</u>	
<u>(1 125 858)</u>	<u>(1 125 858)</u>	يخصم:
<u>63 357 342</u>	<u>74 522 807</u>	الإنخفاض فى قيمة المخزون



17- عملاء وأرصدة مدينة أخرى

2020/12/31	2021/12/31	بالجنيه المصرى
74 196 558	50 946 205	العملاء
15 192 354	24 986 037	أوراق قبض
3 381 763	3 663 785	مدينون متنوعون
845 103	860 477	مصروفات مدفوعة مقدما
1 281 472	1 109 726	موردين دفعات مقدمة
235 958	145 761	عهد وسلف
5 096 461	4 600 765	تأمينات لدى الغير
705 015	1 409 474	ضرائب خصم عن المنبع
<u>100 934 684</u>	<u>87 722 230</u>	
(3 581 777)	(5 076 239)	الإضمحلل في قيمة العملاء *
(2 920 045)	(3 486 789)	الإضمحلل في قيمة المدينون *
<u>94 432 862</u>	<u>79 159 202</u>	

* الإضمحلل في قيمة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

الرصيد في 2021/12/31	رد الاضمحلال خلال العام جنيه مصرى	المكون خلال العام جنيه مصرى	اثر تطبيق معياري رقم (47) على الأرباح المرحلة جنيه مصرى	الرصيد في 2020/12/31 جنيه مصرى	
5 076 239	(1 895 242)	—	3 389 704	3 581 777	الاضمحلال في قيمة العملاء
3 486 789	—	566 744	—	2 920 045	الاضمحلال في قيمة المدينون
<u>8 563 028</u>	<u>(1 895 242)</u>	<u>566 744</u>	<u>3 389 704</u>	<u>6 501 822</u>	

18- النقدية وما في حكمها

2020/12/31	2021/12/31	بالجنيه المصرى
6 300 423	10 244 136	بنوك حسابات جارية
2 240 000	2 240 000	ودائع لأجل *
781 306	1 016 504	نقدية بالخزينة
<u>9 321 729</u>	<u>13 500 640</u>	
(2 240 000)	(2 240 000)	ودائع لأجل مجمدة مقابل خطابات ضمان *
(2 997 908)	(1 793 842)	بنوك سحب على المكشوف
<u>4 083 821</u>	<u>9 466 798</u>	النقدية وما في حكمها طبقا لقائمة التدفقات النقدية
—	(59 412)	الاضمحلال في أرصدة الودائع
<u>4 083 821</u>	<u>13 441 228</u>	صافي النقدية وما في حكمها

* تتضمن الودائع مبلغ 2 040 000 جنيه مصري مجمدة لصالح البنك التجارى الدولى ومبلغ 200 000 جنيه مجمدة لصالح بنك قطر الوطنى الأهلى ضمنا لخطابات الضمان الصادرة من الشركة لصالح الغير.

* تتعامل الشركة مع بنوك ذات تصنيف ائتماني مرتفع وتخضع لاشرف البنك المركزى والتي لم تقم الشركة بتقييمها ان لديها أية مخاطر ائتمانية.



19- رأس المال والأحتياطات

1-19 رأس المال المرخص

يتكون رأس المال المرخص به من 100 مليون سهم عادي، بقيمة إسمية للسهم خمسة جنيه مصري بمبلغ 500 مليون جنيه مصري.

2-19 رأس المال المصدر والمدفوع

- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل مبلغ 143 949 865 جنيه مصري موزع على 57 579 946 سهم بقيمة اسمية 2.5 جنيه مصري للسهم الواحد وذلك كما يلي: -

- وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ 13 أبريل 2020 على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ 50 مليون جنيه مصري ليصبح رأس المال المصدر 150 مليون جنيه مصري على ان يتم سداد الزيادة نقداً و/أو من خلال استخدام الارصدة الدائنة مستحقة الاداء للمكتب قبل الشركة.

- تم اعتماد من قبل قطاع الاداء الاقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ 26 يناير 2020 مبلغ 39 688 178 جنيه مصري لصالح الشركة الرئيم للتنمية والتعمير والظاهرة بالمركز المالي للشركة في 31 ديسمبر 2018 والمصادق عليها من الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 28 مارس 2019 لتمويل الأكتتاب في كامل حقتها في زيادة رأس المال المصدر في 3 سبتمبر 2020.

- تم تعطية الأكتتاب لعدد 8 789 973 سهم بقيمة اسمية 5 جنيه مصري للسهم بإجمالي مبلغ 43 949 865 جنيه بموجب الشهادة الواردة من بنك قطر الوطني الأهلي في 21 سبتمبر 2020.

- تم التأشير بالسجل التجاري لزيادة رأس المال المصدر والمدفوع في 10 نوفمبر 2020 تحت رقم 7139 ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بعد الزيادة 143 949 865 جنيه مصري.

- وافق مجلس إدارة الشركة المنعقد بتاريخ 4 أكتوبر 2021 على تجزئة القيمة الاسمية للسهم الي جزئين بحيث تكون 2.5 جنيه/ سهم بدلاً من خمسة جنيهات/سهم وبهذا يكون عدد أسهم الشركة 57 579 946 سهم بدلاً من 28 789 973 سهم.

- كما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرارها رقم 14236 بتاريخ 6 أكتوبر 2021 بقبول اجراء تجزئة القيمة الاسمية للسهم.

- وافق مجلس إدارة الشركة المنعقد في 12 أكتوبر 2021 على دعوة الجمعية العامة غير العادية لاعتماد قرار التجزئة وتعديل المواد ارقام (6) و(7) من النظام الأساسي للشركة.

- وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة لمنعقدة بتاريخ 15 نوفمبر 2021 على تعديل المواد ارقام (6)،(7) من النظام الأساسي للشركة بحيث تكون عدد اسهم الشركة 57 579 946 سهم بدلاً من 28 789 973 سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد 2.5 جنيه مصري بدلاً من 5 جنيه مصري للسهم الواحد.

- يحق لحملة الأسهم العادية استلام التوزيعات المعلنه من وقت لآخر، كل الأسهم لها مرتبة واحدة فيما يتعلق بصافي أصول الشركة.



21- الضرائب

1-21 ضريبة الدخل المؤجلة

أ- التزامات ضريبية مؤجلة مثبتة
بالجنبة المصري

2020/12/31		2021/12/31		
التزامات	أصول	التزامات	أصول	
6 769 527	--	6 112 622	--	الأصول الثابتة
6 769 527	--	6 112 622	--	صافي التزامات الضريبة المؤجلة
				بخصم:
(7 028 299)	--	(6 769 527)	--	التزامات الضريبة المؤجلة السابق تحميلها
258 772	--	656 905	--	الضريبة المؤجلة عن العام - إيراد

ب- الأصول الضريبية المؤجلة الغير مثبتة

لم يتم إثبات بعض الأصول الضريبية المؤجلة وذلك نظراً لعدم وجود تأكيد جوهري من إمكانية الاستفادة منها ضريبياً في المستقبل.

2020/12/31	2021/12/31	بالجنبة المصري
1 716 228	2 179 999	الاضمحلال في قيم الأصول
192 239	390 837	المخصصات
1 908 467	2 570 836	الإجمالي

2-21 سعر الضريبة الفعال

بالجنبة المصري

2020/12/31	2021/12/31	
(1 389 258)	3 033 862	الربح / (الخسارة) قبل الضريبة
--	682 619	(22.5%) الضريبة على أساس سعر الضريبة المحلي
438 371	4 739 923	مصرفات غير قابلة للخصم الضريبي
319 692	1 600 000	بنود أخرى
(169 379)	(1 586 205)	إعفاءات ضريبية
588 684	7 787 580	الوعاء الضريبي
(132 455)	(1 752 206)	ضريبة الدخل الحالية - مصرف
258 772	656 905	ضريبة الدخل المؤجلة - إيراد
(126 317)	(1 095 301)	ضريبة الدخل
--	36.1%	نسبة الضريبة إلى الربح / (الخسارة) المحاسبية

22- تسهيلات إئتمانية

2020/12/31	2021/12/31	قيمة حد التسهيل	الفائدة	بالجنبة المصري
40 315 662	40 475 683	40 000 000	8% سنوياً	البنك الأهلي المصري
25 170 259	36 643 540	40 000 000	طبقاً لمبادرة	بنك القاهرة
			البنك المركزي	
65 485 921	77 119 223			



23- موردون وأرصدة دائنة أخرى

2020/12/31	2021/12/31	بالجنبة المصري
5 728 326	6 453 713	موردون
8 225 837	1 800 001	أوراق دفع
2 592 561	1 820 886	دائنون متنوعون
1 453 088	2 601 811	عملاء دائنة
3 388 260	1 340 591	مصروفات مستحقة
3 714 233	5 969 233	تأمين من الغير
454 143	502 919	المساهمة التكافلية في نظام التأمين الصحي الشامل
2 655 890	2 227 395	مصلحة الضرائب
<u>28 212 338</u>	<u>22 716 549</u>	

24- المخصصات

الرصيد في 2021/12/31	المستخدم خلال العام	المكون خلال العام	الرصيد في أول يناير	بالجنبة المصري
1 737 055	(717 342)	1 600 000	854 397	مخصصات
<u>1 737 055</u>	<u>(717 342)</u>	<u>1 600 000</u>	<u>854 397</u>	الرصيد في نهاية العام

- يتمثل مخصص المطالبات في قيمة مطالبات عن التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار فيما يتعلق بأنشطة الشركة وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات سنويا وتعديل مبلغ المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف ودرج المخصصات المكونة بقائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة.

- لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعطاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (28) المعدل المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة نظراً لأن إدارة الشركة ترى بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على التسويات النهائية لتلك المطالبات المحتملة.

25- الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل الأطراف ذوي العلاقة في مساهمي الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يمتلك فيها المساهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أسهم تخول لهم ممارسة نفوذ جوهري على هذه الشركات وفيما يلي بيان بأهم المعاملات التي تمت خلال العام وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في تاريخ القوائم المالية:

2020/12/31	2021/12/31	حجم التعامل دين	حجم التعامل دين	طبيعة التعامل	نوع الطرف	اسم الشركة بالجنبة المصري
11 991	—	247 317	259 308	جاري	مهندس/ مجدي مختار عبد رئيس مجلس الإدارة	المستحق لأطراف ذوي علاقة
3 222 109	—	—	3 222 109	جاري	شركة الرقيم للتنمية والتصوير	شركة الرقيم للتنمية والتصوير
<u>3 234 100</u>	<u>—</u>					

26- الالتزامات المحتملة والارتباطات الرأسمالية

بالجنبة المصري

2 200 000	2 200 000	خطابات ضمان
168 000	—	ارتباطات رأسمالية
<u>2 368 000</u>	<u>2 200 000</u>	



27- نصيب السهم الأساسي / المخفض في الأرباح / (الخسائر)

تم احتساب نصيب السهم في صافي ربح / (خسارة) العام على النحو التالي:
بالحذية المصري

صافي ربح / (خسارة) العام (طبقاً لقائمة الأرباح أو الخسائر)
حصة المساهمين في أرباح / (خسائر) العام
المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام
نصيب السهم الأساسي / المخفض في صافي ربح / (خسارة) العام (جنيه / سهم)

2020/12/31	2021/12/31
(1 262 941)	688 561
(1 262 941)	688 561
57 579 946	57 579 946
(0.022)	0.011

28- الموقف الضريبي

الموقف	السنوات	نوع الضريبة
تم سداد المطالبات بعد قرارات اللجنة الداخلية ولا يوجد أي خلافات ضريبية حيث تم حل النزاع نهائياً.	من بداية النشاط وحتى 2004	ضريبة الشركات
لم تقع الشركة ضمن العينة العشوائية للفحص وتم اعتماد الإقرار الضريبي المقدم من الشركة وتسوية الفروق.	من 2005 حتى 2007	
تم الفحص الضريبي وتم الطعن عليه و صدر قرار لجنة الطعن رقم 251 لسنة 2015 بجلسة 28 فبراير 2019 وتم ربط ضريبة و مقابل تأخير بمبلغ 5.5 مليون جنيهاً قبل ترحيل الخسائر المرحطة و تم تقديم طلب باعتماد الخسائر المرحطة وتم تحويل الطلب الى خبير محكمة الاسكندرية لاعتماد طلب الشركة والمسند بمبلغ 3.5 مليون جنيه. وعند اعتماد الخسائر سيكون المبلغ المسند رصيد دائر.	2009/2008	
استلمت الشركة نموذج (19) وتم الطعن علي النموذج من قبل الشركة وتمت الإحالة إلى لجنة داخلية وقررت ضريبة مليون جنيه مصري وتم سداد 342 967 جنيه مصري خلال 2021.	2010	
تم الفحص الضريبي واستلام نموذج (19) وتم الطعن علي النموذج من قبل الشركة وأقرت لجنة فض المنازعات بعد استلام النموذج ضريبة بقيمة 1 042 742 جنيه وتم سداد مبلغ 1 000 000 جنيه خلال عام 2021.	2014 / 2011	
تم استلام نموذج (19) بقيمة ضريبة 23 مليون وتم الطعن ومن المتوقع سداد ضريبة في حدود مبلغ 350 ألف جنيهاً.	2015	
قامت الشركة بتقديم القرارات في مواعيدها القانونية ولم ترد أي نماذج أو إخطارات بخلاف ما تقدم.	2021/2016	
تم الفحص وتم السداد بالكامل.	من بداية النشاط وحتى 2014	ضريبة كسب العمل
تم الفحص الضريبي واستلام نموذج 38 بـضريبة 3.34 مليون جنيه وسيتم السداد.	2019/2015	
يتم تقديم الاقرارات في مواعيدها القانونية	2021/2020	
تم الفحص الضريبي وتمت التسوية الضريبية بالكامل.	من بداية النشاط وحتى 2019	ضريبة الدمغة
لم يتم الفحص الضريبي بعد ويتم السداد بانتظام لاية مستحقات	2021/2020	
تم الفحص و سداد الضريبة بالكامل.	حتى عام 2016	ضريبة القيمة المضافة
يتم تقديم الاقرارات في مواعيدها القانونية ولم يتم الفحص الضريبي بعد	2021 / 2017	
تقوم الشركة بسداد المطالبات الواردة من المصلحة في مواعيدها القانونية.	من بداية النشاط حتى 2021/12/31	الضرائب العقارية

* يرى المستشار الضريبي للشركة ان الخلافات الضريبية اعلاه مازالت باللجان الداخلية او بلجان الطعن وانه لا يوجد اي اعباء ضريبية على الشركة إلا بعد استفاذ كافة المراحل والاجراءات المحددة قانوناً.



29- المعاملات غير النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تم تعديل بعض قيم التغيرات في عناصر الأصول والالتزامات التي لا تمثل تدفقات نقدية وفيما يلي بيان بالمعاملات غير النقدية المشار إليها بحالية: -

بالجنيه المصري	إيضاح رقم	2021/12/31
الأرباح المرحلة	(5-19)	3 456 440
أصول حق إستخدام	(1-14)	1 869 336
إلتزامات عقود تأجير	(2-14)	1 869 336
إضمحلل عملاء	(17)	3 389 704
إضافات أصول ثابتة محولة من مشروعات تحت التنفيذ		2 367 274

30- أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية

1-30 إدارة المخاطر المالية

الشركة عرضة للمخاطر التالية الناشئة عن استخدام الأدوات المالية:

- أ- مخاطر الائتمان
- ب- مخاطر السوق
- ج- مخاطر السيولة

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول مدى تعرض الشركة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف الشركة وسياساتها وعملياتها فيما يتعلق بقياس هذه المخاطر وإدارتها كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية.

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية وضع إطار لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والإشراف عليه، وتتحمل الإدارة العليا بالشركة مسؤولية وضع وتنسيق سياسات إدارة المخاطر ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتناول أنشطتها على أساس منتظم.

والإطار العالي لإدارة المخاطر المالية في الشركة عبارة عن مزيج من سياسات إدارة المخاطر الموثقة رسمياً في مجالات محددة ومن سياسات إدارة مخاطر غير موثقة رسمياً تستخدم في مجالات أخرى.

تهدف إدارة الشركة إلى تقليل الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للشركة.

أ- مخاطر الائتمان

هي خسائر مالية تتكبدها الشركة في حال تعثر العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي ينظمها عقد الأداة المالية، ومن ثم تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من العملاء وأوراق القبض والمتحصلات الأخرى وكذا من أنشطتها المالية، بما في ذلك الأرصدة لدى البنوك.

أرصدة العملاء وأوراق القبض

ينشأ خطر الائتمان بناء على سياسة وإجراءات والنظمة رقابة الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر، يتم قياس القوة الائتمانية للعميل بناء على نظافة أداء ائتماني لكل عميل على حدي ويتم تحديد الحد الائتماني بناء على هذا التقييم، كما ان إيرادات الشركة ترجع لمجموعة كبيرة من العملاء ذوي الملائمة المالية بالإضافة الى ان جزء من إيرادات الشركة يتم تحصيلها نقدا فور تنفيذ عملية البيع، يتم مراقبة الأرصدة القائمة للعملاء باستمرار، وتقوم الشركة بعمل دراسة اضمحلال في كل فترة مالية.



الأصول المالية الأخرى، والودائع النقدية

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن الأصول المالية الأخرى الخاصة بالشركة بالتكلفة المستهلكة، تتعرض المنشأة لمخاطر الائتمان نتيجة لتخلف الطرف المقابل عن السداد بحد أقصى يعادل القيمة الدفترية لهذه الأصول.

ويتولى القطاع المالي إدارة مخاطر الائتمان الناشئة عن الأرصدة لدى البنوك، وتحد الشركة من تعرضها لمخاطر الائتمان عن طريق إيداع أرصدة لدى بنوك محلية ذات سمعة جيدة، كما أن البنوك المحلية تخضع لأشراف البنك المركزي المصري وبالتالي فإن خطر التعرض لمخاطر الائتمان ضعيفة.

ب- مخاطر السوق

تتشأ مخاطر السوق عن تنذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، ومن أمثلتها خطر سعر صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية وهي مخاطر من شأنها أن تؤثر على دخل الشركة، وتتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق القروض ذات الفائدة والودائع، ويتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة المخاطر والسيطرة عليها ضمن حدود مقبولة وفي نفس الوقت تحقيق عوائد مجزية، والشركة لا تحتفظ ولا تصدر أدوات مالية مشتقة.

مخاطر أسعار العملات الأجنبية

تتعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف نتيجة أنشطتها المختلفة وبصفة رئيسية الدولار الأمريكي واليورو، وينتج خطر أسعار العملات الأجنبية من التعاملات التجارية المستقبلية والأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ القوائم المالية.

مخاطر أسعار الفائدة

تتشأ مخاطر أسعار الفائدة عن تنذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة بالسوق، ويتصل تعرض الشركة لمخاطر التغير في أسعار الفائدة بالسوق من عدمه بشكل رئيسي بالالتزامات الشركة بسعر فائدة متغير وودائع ذات فائدة

مخاطر الأسعار

لا يوجد لدى الشركة استثمارات في أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين مسجلة ومتداولة في أسواق المال وبالتالي فهي غير معرضة لخطر التغير في القيمة العادلة للاستثمارات نتيجة تغير الأسعار.

ج- مخاطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء الشركة لالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

إن منهج الشركة في إدارة السيولة هو التأكد -كلما أمكن ذلك- من أن لديها دائماً سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة الشركة. كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.



30-2 الأدوات المالية

خطر الائتمان

تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية للأرصدة الموضحة في (إيضاح رقم 18،17) بعد استبعاد رصيد مصروفات مدفوعة مقدماً وموردين دفعات مقدمة و مصلحة الضرائب الحد الأقصى لتعرض للمخاطر في تاريخ القوائم المالية.

خطر السوق

التعرض لخطر العملة

الجدول التالي يوضح مركز العملات وتعرض الشركة لخطر أسعار الصرف للعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي والموضحة بالجنيه المصري كما يلي:

الإجمالي بالجنيه المصري	يورو	دولار أمريكي	البيانات
31 ديسمبر 2021			
6 309 665	56 709	333 285	علاء وأوراق قبض وأرصدة مدينة
816 625	75	51 797	بنوك حسابات جارية
7 126 290	56 784	385 082	إجمالي الأصول بالعملة
1 424 832	—	90 523	موردين وأرصدة دائنة
1 424 832	--	90 523	إجمالي الالتزامات بالعملة
5 701 458	56 784	294 559	فائض التعرض للخطر
5 701 458	1 065 099	4 636 359	المعادل بالجنيه المصري
31 ديسمبر 2020			
5 515 240	113 511	212 561	علاء وأوراق قبض وأرصدة مدينة
2 994 391	30 109	154 052	بنوك حسابات جارية
8 509 631	143 620	366 613	إجمالي الأصول بالعملة
(1 289 590)	--	(82 244)	موردين وأرصدة دائنة
(1 289 590)	--	(82 244)	إجمالي الالتزامات بالعملة
7 220 041	143 620	284 369	فائض التعرض للخطر
7 220 041	2 761 132	4 458 909	المعادل بالجنيه المصري

بيان أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري

أسعار الإقبال		متوسط أسعار الصرف		
2020/12/31	2021/12/31	2020/12/31	2021/12/31	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	دولار أمريكي
15.68	15.74	15.7	15.32	
19.23	19.44	18.03	19.31	يورو



3-30 إدارة رأس المال

إن سياسة مجلس إدارة الشركة هو الاحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.

ويتولى مجلس إدارة الشركة متابعة العائد على رأس المال والذي تحدده الشركة بأنه صافي ربح العام مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية كما يراقب مجلس إدارة الشركة مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. ويسعى مجلس إدارة الشركة لإجراء توازن بين العوائد الأعلى التي يمكن أن تتحقق مع المستويات العليا للاقتراض والمزايا والضمانات المقدمة عن طريق الحفاظ على مركز رأس مال سليم.

ولا توجد أية تغيرات في استراتيجية الشركة في إدارة رأس المال خلال العام، كما لا تخضع الشركة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

4-30 تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية

كما في 31 ديسمبر 2021 و 2020 ، تم تقدير القيم العادلة للأدوات المالية للشركة لتقريب قيمتها النظرية لأن الأدوات المالية قصيرة الأجل بطبيعتها ولا تحمل أي فائدة ، باستثناء الودائع قصيرة الأجل بأسعار السوق السائدة و من المتوقع أن تتحقق بقيمتها النظرية الحالية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ المركز المالي.

"القيمة العادلة" هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في الأصل أو ، في حالة عدم وجوده ، في السوق الأكثر فائدة الذي تمتلكه الشركة الوصول في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للمطلوبات مخاطر عدم الأداء.

يتطلب عدد من السياسات والإجراءات المحاسبية للشركة قياس القيم العادلة لكل من الأصول والالتزامات المالية والغير مالية.

لدى الشركة ممارسات ثابتة فيما يتعلق بقياس القيم العادلة. تتحمل الإدارة المسؤولية الكاملة عن الإشراف على جميع قياسات القيمة العادلة الهامة ، بما في ذلك المستوى الثالث للقيمة العادلة.

تراجع الإدارة بانتظام المدخلات الهامة غير الجذرية بالملاحظة وتعديلات التقييم. إذا تم استخدام معلومات الطرف الثالث ، مثل عروض أسعار الوسطاء أو خدمات التسعير. لقياس القيمة العادلة تقوم الإدارة بتقييم الأدلة التي تم الحصول عليها من الأطراف الثالثة لدعم الاستنتاج بأن هذه التقييمات تفي بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية بما في ذلك المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يجب فيه تصنيف هذه التقييمات.

عند قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام ، يستخدم المقيمون بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها بقدر الإمكان. يتم تصنيف القيم العادلة إلى مستويات مختلفة في تسلسل القيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على النحو التالي:

- المستوى الأول : الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مماثلة.
- المستوى الثاني: المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة مندرجة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام إما مباشرة (مثل الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار)
- المستوى الثالث: مدخلات الأصل أو الالتزام التي لا تستند إلى بيانات سوق يمكن ملاحظتها (مدخلات غير ملحوظة)

إذا كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام تقع في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ، عندئذ يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بالكامل في نفس المستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كأدنى مستوى من المدخلات حيث أنه مهم للقياس بأكمله.

تعرف الشركة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي حدث خلالها التغيير.

كما في 31 ديسمبر 2021 و 2020 ، يتوقع أن القيم الاسمية ناقصاً أي تعديلات انتمائية مقدرة للأصول والالتزامات المالية ذات تاريخ استحقاق أقل من سنة واحدة تقارب قيمتها العادلة. تعتبر القيم العادلة للالتزامات المالية غير المتداولة مقاربة لقيمها النظرية لأنها تحمل معدلات فائدة والتي تتسبب في أسعار الفائدة في السوق.



31- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال السنوات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية.

31-1 المعاملات العملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري ويتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها الى الجنيه المصري وفقاً لسعر الصرف في تاريخ القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخرى:

- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.

- أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

31-2 الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم الاعتراف بالأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال.

تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. وبالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفي الموقع والغرض الذي تم اقتنائها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبند مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بقائمة الأرباح أو الخسائر بند إيرادات أو مصروفات أخرى.



ب- التكاليف اللاحقة على الإقضاء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تتفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. وقد تحتاج المكونات الرئيسية لبعض الأصول الثابتة إلى استبدال على فترات زمنية ويتم معالجة هذه المكونات الرئيسية كأصول ثابتة منفصلة لأن عمرها الإنتاجي المقدر يختلف عن العمر الإنتاجي المقدر للأصل الأساسي هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الأرباح أو الخسائر كمصروف عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم إهلاك قيمة الأصل الثابت القابلة للإهلاك - والتي تتمثل في تكلفة الأصل مخصصاً منها قيمته التخريدية - وفقاً (طريقة القسط الثابت) وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، ويتم تحميل الإهلاك على قائمة الأرباح أو الخسائر. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدره للفترة الحالية:

الأصل	السنوات
مباني وإنشاءات	20 - 40
آلات ومعدات	10 - 20 - 25
وسائل نقل وأنقال	5
عدد واسطوانات*	10 - 12.5
أثاث ومعدات مكاتب	10
حاسب آلي	4
أصول تأجير تمويلي (حق انتفاع)	5

* يتضمن هذا البند ألواح زجاج لصب الأكريلك لصناعة البانيوهات ويتم إهلاكها بطريقة معدل النفاذ.

- يتم إهلاك التصينات في أماكن مستأجرة على مدار مدة العقد أو العمر الإنتاجي لها أيهما أقل.

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

3-31 المشروعات تحت التنفيذ

يتم الاعتراف بالمشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام.



4-31 المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل. تتمثل صافي القيمة الاستردادية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع.

يتم تقييم عناصر المخزون طبقاً للأمر الآتي:-

- يتم تقييم المخزون من الخامات والمستلزمات وقطع الغيار والوقود والزيوت ومواد التعبئة والتغليف على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن وتحسب التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح.

- يتم تقييم المخزون من الإنتاج تحت التشغيل على أساس تكلفة الخامات المتصرفة حتى آخر مرحلة وصل إليها الإنتاج.

- يتم تقييم المخزون من الإنتاج التام بالتكلفة الصناعية أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

5-31 النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية.

6-31 الإضمحلال

الأصول العاليه غير المشتقه

السياسه المطبقه من 1 يناير 2021

الأدوات الماليه والأصول الناشئه عن العقد

تعترف الشركة بمخصصات الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعه للأتي :

- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المسنهلكه؛
- الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العائله من خلال الدخل الشامل الأخر + و
- الأصول الناشئه عن العقد.

تقيس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعه على مدى عمر الأصل المالي، باستثناء مايلي ، والتي يتم قياسها بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعه لمدته 12 شهر:

- أدوات الدين التي تم تحديدها على أن تكون لها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
- أدوات الدين الأخرى و الأرصده البنكيه التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان (أي خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية) زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي.
- دائماً ما يتم قياس مخصصات خسائر العملاء التجاريين و الأصول الناشئه عن العقود بمبلغ مساو لخسائر الائتمان المتوقعه على مدى عمرها.
- عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقع، تضع الشركة في الإعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. و يشمل ذلك كل من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية.
- تخضع الشركة أن مخاطر الائتمان للأصل المالي قد زادت بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق على تحصيله لفترة أكثر من 30 يوم.



تعتبر الشركة أن الأصل المالي أخفق عن المداد عندما :

- من غير المحتمل أن يدفع المقرض إلزاماته الإئتمانية للمجموعة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلى إجراءات مثل تسييل الضمان (إن وجد)؛ أو
- الأصل المالي قد مضى عليه فترة أكثر من 90 يوماً.
- تعتبر الشركة أن أدوات الدين تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ 'درجة الإستثمار'

الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداء المالية.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر هي جزء من الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث إخفاق التي تكون ممكنة خلال 12 شهر بعد تاريخ للتقرير (أول فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداء أقل من 12 شهر) الحد الأقصى للفترة التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة والحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

هي تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان. يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها) يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الأصول المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المنرجحة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين لمقلسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر قد انخفضت قيمتها الإئتمانية. يعتبر الأصل لمالي إضمحلال ائتمانياً عندما يحدث واحد أو أكثر من الأحداث التي لها أثر ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي

تشمل الأدلة التي تشير إلى إضمحلال الأصول المالية ائتمانياً البيانات القابلة للرصد.

- صعوبه ماليه كبيره للمقرض أو المصدر و
- انتهاك العقد مثل الإخفاق أو يكون متأخر السداد لفترة أكبر من 90 يوم و
- إعادة الهيكلة الخاصة بقروض أو سلفه بواسطة الشركة بشروط لن تراعيها الشركة بطريقه أو بأخرى؛ و
- من المحتمل أن يدخل المقرض في إفلاس أو عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للورقه المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمه المركز المالي

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول الماليه التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكه من اجمالي مبلغ القيمه الدفترية للأصول.

بالنسبه للأوراق الماليه في سندات الدين التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تحميل مخصص خساره على الأرباح أو الخسائر ويتم الإعتراف به في الدخل الشامل الأخر.

إعدام الدين

يتم شطب اجمالي القيمه الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لإسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. بالنسبة للعملاء المنفردين، لدى الشركة سياسة إعدام اجمالي القيمه الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي مستحق السداد أكثر من عامين بناءً على الخبرة السابقة في استرداد الأصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركات، تقوم الشركة بإجراء تقييم بصورة منفردة فيما يتعلق بتوقيت ومقدار الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للإسترداد. لا تتوقع الشركة أي إسترداد كبير من المبلغ المشطب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية التي تم شطبها قد تظل خاضعة لأنشطة الإلتزام من أجل الإمتثال لإجراءات الشركة لإسترداد المبالغ المستحقة.



السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2021

الأصول المالية الغير مشتقة

الأصول المالية غير المبوية كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على إضمحلال قيمة الأصل .
تتضمن الأدلة الموضوعية على إضمحلال قيمة الأصل:

- انخفاض أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية، تتضمن الأدلة الموضوعية على الإضمحلال الإنخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

قامت الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث إضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للإضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على إضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي إضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن أي إضمحلال في القيمة .
لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا. عند تقييم الإضمحلال على المستوى المجمع للأصول استخدمت الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الإضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وقامت بحمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعلية من الأرجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

تم حساب خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الذفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخضومة بسعر الفائدة الفعلية الأصلي الخاص بالأصل المالي.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية (إن وجدت)

تقاس خسائر الإضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الذفترية بالقيمة القابلة للإسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال في الأرباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الإضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية.

الأصول لمالية المتاحة للبيع (بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر) (إن وجدت)

تم الاعتراف بخسائر الإضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الأخر والمستقلة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المستقلة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الإقتناء (بالصافي بعد أي إستهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخضوما منها أية خسارة في إضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.
عند زيادة القيمة العادلة لأداة دين مبوية كم المتاحة للبيع في أي فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة إضمحلال القيمة في الأرباح أو الخسائر.
عندئذ يتم رد خسارة إضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.
لا يتم رد خسائر إضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في أداة حقوق ملكية مبوية كم متاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.



الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل سنة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف المخزون، والأعمال تحت التنفيذ، والأصول الضريبية الموجبة لتحديد ما إذا كان هناك مؤثر للإضمحلال، وإذا كان الأمر كذلك، تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإسترادية للأصل. يتم إجراء اختبار الإضمحلال للشهرة سنوياً.

لإجراء اختبار إضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معاً إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تكلفات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول - وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الأعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقترية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته الإستهلامية أيهما أكبر، القيمة الإستهلامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد. يتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإسترادية، يتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن إضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة، بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الإضمحلال التي لم يتم الاعتراف بها في القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والإستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن إضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

7-31 رأس المال**أ- الأسهم العادية**

يتم إثبات للتكاليف المتعلقة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق المساهمين.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة للتكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة شراء التكاليف المباشرة كتخفيض في حقوق الملكية وتبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

8-31 الأحتياطي القانوني

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة، يتم تجنب 5% على الأقل من صافي الربح السنوي لتكوين الأحتياطي القانوني. يتوقف التحويل إلى الأحتياطي القانوني عندما يبلغ الأحتياطي 50% من رأس المال المصدر.

9-31 الاقتراض

يتم الاعتراف بالاقتراض مبدئياً بالقيم التي تم استلامها ويتم تبويب المبالغ التي تستحق خلال عام ضمن الألتزامات المتداولة، ما لم يكن لدى الشركة الحق في تأجيل سداد رصيد القروض لمدة تزيد عن عام بعد تاريخ المركز المالي، فيتم عرض القرض ضمن الألتزامات طويلة الأجل. ويتم قياس القروض والتسهيلات الائتمانية ذات الفائدة بعد الاعتراف المبدئي على أساس التكلفة المستهلكة بطريقة معدل الفائدة الفعال وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الألتزامات بالإضافة إلى عملية الأستهلاك بطريقة معدل الفائدة الفعال بقائمة الأرباح أو الخسائر. ويتم احتساب التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الأعتبار أي خصم أو علاوة والانتعاب أو التكاليف التي تكون جزءاً من معدل الفائدة الفعال وتدرج الأستهلاك بمعدل الفائدة الفعال ضمن المصروفات التمويلية في قائمة الأرباح أو الخسائر.



10-31 موردين وأرصدة دائنة أخرى

يتم إثبات الموردين والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة، كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي يتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

11-31 مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق منافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام وإذا كان الأثر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام. الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

أ. المطالبات القانونية

يتم الاعتراف بمخصص المطالبات القانونية عند وجود مطالبات قانونية ضد الشركة وبعد الحصول على الاستشارات القانونية الملائمة.

ب. المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات الأخرى عند وجود مطالبات متوقعة من أطراف أخرى فيما يتعلق بأنشطة الشركة وذلك وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والإنفاقيات مع تلك الأطراف.

12-31 الاعتراف بالإيراد

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (48) اعتباراً من 1 يناير 2021.

تثبت الشركة الإيرادات من العقود مع العملاء على أساس نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري (48).

الخطوة 1: تحديد العقد (العقود) مع العميل: يعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتفيذ ويحدد المعايير التي يجب الوفاء بها لكل طرف.

الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء في العقد: إلزام الأداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.

الخطوة 3: تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في نظير نقل السلع أو الخدمات التي وعد بها العميل، باستثناء المبالغ المحصلة لثباته عن أطراف أخرى.

الخطوة 4: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يتضمن أكثر من التزام أداء، ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمبلغ مقابل العقد الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل التزام من التزامات الأداء.

الخطوة 5: تحقق الإيرادات عندما (أو كلما) أوفت المنشأة بالتزام الأداء.

تعي الشركة بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات على مدى زمني، إذا تم إسْتيفاء أحد المعايير التالية:-

أ) أداء الشركة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للشركة وللشركة حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

ب) قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه.

ج) العميل يتلقى المنافع التي يقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت الشركة بالأداء.

بالنسبة لالتزامات الأداء، في حالة الوفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم تحقق الإيرادات على مدى زمني الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالتزام الأداء.

عندما تستوفي الشركة التزاماً بالإداء من خلال تقديم الخدمات التي وعد بها فإنها تنشأ أصلاً مبني على العقد على مبلغ مقابل العقد الذي تم الحصول عليها من الأداء، عندما يتجاوز مبلغ مقابل العقد المستلم من العميل مبلغ الإيرادات المحققة ينتج عن ذلك دفعات مقدّمة من العميل (للتزام العقد).

تثبت الإيرادات بالقدر الذي يوجد فيه احتمال بتدفق منافع اقتصادية للشركة وإمكانية قياس الإيرادات والتكاليف بشكل موثوق حينما كان ذلك مناسباً.



إن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (48) يتطلب من الإدارة استخدام الأحكام التالية:-**استيفاء التزامات الأداء**

يجب على الشركة اجراء تقييم لكل عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا كان يتم الوفاء بالتزامات الأداء على مدى زمني أو عند نقطة من الزمن من أجل تحديد الطريقة المناسبة لإثبات الإيرادات، قدرت الشركة له وبناءً على الاتفاقية المبرمة مع العملاء فإن الشركة لا تنشأ أصلاً له استخدام بديل للشركة وعادة ما يكون لديها حق وأجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

وفي هذه الظروف تقوم الشركة بإثبات الإيرادات على مدى زمني، وإذا لم يكن ذلك هو الحال، فيتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن بالنسبة لبيع البضاعة، تثبت الإيرادات عادة عند نقطة من الزمن.

تحديد أسعار المعاملة

يجب على الشركة تحديد سعر المعاملة المتعلق في اتفاقيتها مع العملاء، وعند استخدام هذا الحكم، تقوم الشركة بتقدير تأثير أي مقابل متغير في العقد بسبب الخصم أو الغرامات أو وجود أي مكون تمويل هام في العقد أو أي مقابل غير نقدي في العقد.

تحويل السيطرة في العقود مع العملاء

في حالة ما إذا قامت الشركة بتحديد استيفاء التزامات الأداء عند نقطة من الزمن، تثبت الإيرادات عندما تكون السيطرة على الأصول موضوع العقد تم تحويلها إلى العميل.

بالإضافة لذلك، فإن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (48) أدى إلى ما يلي:

توزيع سعر المعاملة للالتزام الأداء في العقود مع العملاء

اختارت الشركة طريقة المدخلات في توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء بحيث يتم الاعتراف بالإيرادات على مدى زمني، تعتبر الشركة إن استخدام طريقة المدخلات، والتي تتطلب إثبات الإيرادات بناءً على جهود الشركة في الوفاء بالتزامات الأداء توفر أفضل مرجع للإيرادات المحققة فعلياً، وعند تطبيق طريقة المدخلات، تقدر الشركة الجهود أو المدخلات لاستيفاء التزام الأداء بالإضافة لتكلفة استيفاء الالتزام التعاقدى مع العملاء، فإن هذه التقديرات تشمل على الوقت المنصرف لعقود الخدمات.

أمور أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار

المقابل المتغير إذا كان المقابل المتعبد به في عقد ما يتضمن مبلغاً متغيراً حينئذ يجب على الشركة تقدير مبلغ المقابل الذي يكون لها حق فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات المتعبد بها إلى العميل، تقدر الشركة سعر المعاملة على العقود ذات المقابل المتغير باستخدام القيمة المتوقعة أو طريقة المبلغ الأكثر احتمالاً لتطبيق الطريقة بإتساق خلال العقد ولأنواع مماثلة من العقود.

مكون التمويل الهام

يجب على الشركة تعديل مبلغ مقابل العقد المتعبد به مقابل لقيمة الزمنية للقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

13-31 الفوائد الدائنة

- تثبت إيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال وعند وجود إضمحلال في الرصيد المدين الناتج عن الاعتراف بالفائدة فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة المتوقعة تحصيلها.

14-31 المصروفات

- يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما في ذلك للمصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

تكلفة الاقتراض

- يتم الاعتراف بالفوائد المدبنة والمرتبطة بفروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر المستقلة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال (الساري) وفقاً لأساس الاستحقاق.

- يتم رسملة تكلفة الاقتراض التي تتصل مباشرة باقتناء أو تشييد أو إنتاج أصول مؤهلة وتضاف على قيمة هذا الأصل وتهلك على مدى العمر الإنتاجي المقدر له وتبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الثابت المتعلقة به عندما يبدأ الإنفاق الفعلي على الأصل وخلال العام التي تتحمل فيها الشركة تكلفة الاقتراض وتتوقف رسملة تكلفة الاقتراض في الفترات التي يتوقف فيها مؤقتاً تجهيز الأصل أو عندما يكون الأصل معداً للاستخدام.



ب- مزايا العاملين
يتم الاعتراف بالتزامات نظم مزايا الاشتراك المحدد كمصروف عند تقديم الخدمة ذات العلاقة. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً كأصل إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو استرداد نقدي.

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون لتأمينات الاجتماعية رقم 79 لسنة 1975. يساهم العاملون وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر. يقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة بالأرباح أو الضائر طبقاً لأساس الاستحقاق.

ج- ضريبة الدخل
يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر العام، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

ج-1 ضريبة الدخل الجارية
يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترة السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصد للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

ج-2 الضريبة المؤجلة
يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خصوعها للضريبة فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولي بالشهرة،
- أو الاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

- (1) ليست تجميع الأعمال.
- (2) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وخصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح أن مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن تحويل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة تطبيقاً عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر. عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبناها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها. لا يتم عمل مقاصد للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

31-15 ربحية المسهم

تعرض الشركة النصيب الأساسي للمساهمين العاديين. يتم احتساب النصيب الأساسي للمساهمين بقسمة الربح والخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

31-16 قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة للتدفقات النقدية وفقاً للطريقة الغير مباشرة.



17-31 عقود التأجير

- قامت الشركة في أول يناير 2018 بالتطبيق المبكر للمعيار المصري عقود التأجير رقم (49) وتاريخ سريانه أول يناير 2019. ويحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي المصري رقم 20 (فيما يخص عقود التأجير التمويلي).
- قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) اعتباراً من 1 يناير 2021

1- أصول حق الانتفاع

- ويحدد المعيار المصري عقود التأجير رقم (49) المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصديق عن تلك المعاملات. تعطى هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

- يتم عند نشأة العقد تقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتطوى على عقد إيجار. ويكون العقد عقد إيجار أو يتطوى على عقد إيجار إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن مقابل عوض. ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من:

- أ- الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكدًا بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.
- ب- الفترات المشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متأكدًا بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها مستأجر

- وفقاً للمعيار المصري عقود التأجير رقم (49)، تقوم الشركة كمستأجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي.

- يعتمد اعتبار عقد التأجير عقد تأجير تمويلي أو عقد تأجير تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد. ومن أمثلة الحالات التي تؤدي عادةً بمفردها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي ما يلي:

- (أ) يحول عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.
- (ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار سيتم ممارسته.
- (ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.
- (د) تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.
- (هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

الاعتراف والقياس

- تقوم الشركة بالاعتراف بأصل "حق الانتفاع" وبالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير.

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع"

في تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة.

- يجب أن تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

- أ- مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التأجير كما هو مبين في فقرة القياس الأولي للالتزام عقد التأجير أدناه.
- ب- أي دفعات عقد تأجير تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- ج- أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة الشركة.
- د- تقدير للتكاليف التي ستكبدها الشركة في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد التأجير، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. وتتأكد الشركة التزامات تلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.



3- تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد تأجير أم لا

في بداية الترتيب، تحدد الشركة ما إذا كان الترتيب هو أو يحتوي على عقد الإيجار. في بداية أو عند إعادة تقييم أي ترتيب يحتوي على عقد إيجار، تفصل الشركة المدفوعات والمقابل الآخر التي يتطلبها الترتيب في تلك الخاصة بعقد إيجار وتلك الخاصة بالعناصر الأخرى على أساس قيمها العادلة النسبية.

إذا خلصت الشركة إلى عقد إيجار تمويلي أنه من غير الممكن فصل المدفوعات بطريقة موثوق بها، عندها يتم الاعتراف بالأصل والالتزام بمبلغ يساوي القيمة العادلة للأصل محل العقد؛ بعد ذلك يتم تخفيض الالتزام عند إجراء المدفوعات ويتم الاعتراف بتكلفة التمويل محسوبة على الالتزام باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للشركة.

4- الأصول المؤجرة

يتم تصنيف عقود الإيجار للممتلكات والمنشآت والمعدات التي تحول إلى درجة كبيرة إلى الشركة كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية كعقود تأجير تمويلي. يتم قياس الأصول المؤجرة مبدئياً بمبلغ يساوي القيمة العادلة للقيمة العادلة والقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الأيجار أيهما أقل. بعد الاعتراف المبدئي، يتم احتساب الأصول وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على ذلك الأصل.

يتم تصنيف الأصول المحتفظ بها بموجب عقود إيجار أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولا يتم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي للشركة.

5- مدفوعات التأجير

يتم إثبات المدفوعات التي تتم بموجب عقود إيجار تشغيلية في الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. يتم الاعتراف بحوافز التأجير المستتمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصاريف التأجير، على مدار مدة عقد الإيجار.

يتم تقسيم الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار التي تتم بموجب عقود الإيجار التمويلي بين مصاريف التمويل وتخفيض الالتزامات غير المسددة. يتم تحميل مصروفات التمويل لكل فترة الإيجار للوصول إلى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام.

18-31 الأدوات المالية

1- الاعتراف والقياس الأولي

يتم الاعتراف بالعملاء وسندات الدين المصدرة مبدئياً عند نشأتها. يتم الاعتراف بجميع الأصول والالتزامات المالية الأخرى مبدئياً عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء بنون عنصر تمويل هام) أو الإلتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تكاليف المعاملة التي تتسبب مباشرة إلى إقتناءها أو إصدارها. يتم قياس العملاء المدينة بدون عنصر التمويل مبدئياً بسعر المعاملة.



2- التصنيفات والقياس اللاحق

الأصول المالية - السياسة المطبقة من 1 يناير 2021

عند الإعراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - سندات الدين، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - أدوات حقوق الملكية، أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الإعراف المبدئي إلا إذا غيرت الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التالية للتغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقى وغير المسدد)

كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا استوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- إذا كان الاحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة يشمل كل من تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية وبيع الأصول المالية
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة على المبلغ الأصلي المتبقى وغير المسدد).

عند الإعراف الأولى لأدوات الملكية وغير المحتفظ بها بغرض التداول، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتعديل عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في قائمة الدخل الشامل الأخر بحيث يتم هذا الاختيار لكل استثمار على حدة.

إن جميع الأصول المالية التي لا تقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر المجمع المذكورة أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة المجمع وهذا يشمل كافة مشتقات الأصول المالية عند الإعراف الأولى، للشركة إمكانية الاختيار بشكل لا رجعة فيه تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر المجمع إذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالتطبيق متشابهة مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة، باستثناء السياسة المحاسبية التالية والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1 يناير 2021.



الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال: السياسة المطبقة من 1 يناير 2021

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة. وتكمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ على صوره معينه لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول و
- كيفية تقييم أداء المحفظة والتقرير لإدارة الشركة عنها و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- كيف يتم تعويض مديري النشاط - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء، لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يشتمل مع إعتراف الشركة المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحفظة بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة: السياسة المطبقة من 1 يناير 2021

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف أصل المبلغ على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولي. تُعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة وتكاليف الإدارية الأخرى)، وكذلك هامش الربح.

عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الشركة تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداء. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعى الشركة ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعطل معدل الكوبون التعاقدية، بما ذلك صفات المعدل المتغير؛
- الدفع مقدما وميزات ائتمديد؛ و
- الشروط التي تحد من مطالبية الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع)

تتوافق صفة الدفع النقدي مع مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلى حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل تعويضا إضافيا معقولا للإنتهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة لمبلغه التعاقدية، و هي صفة تسمح أو تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل إلى حد كبير المبلغ الأسمى للتعاقدية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضا مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنتهاء المبكر) بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقدما غير ذات أهمية عند الإعتراف الأولي.

4 - المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الأصول المالي الإلتزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي عندما تتوافر المحفوق القانونيه التلزمه وكذلك عندما يتم تسويتها علي أساس الصافي او انه يكون تحقق الأصول

مصرية 1991-1992 في الحب الرقت
مصنوعة

- تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر الي انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، مما سبب في اضطرابات في معظم اوتشتمه التجارية والاقتصاديه بشكل عام وقد اعلنت الحكومة المصرية من بين المتابير الاستراتيجية لمكافحة هذه الفيروس والانتشاره وقد قامت الشركة بتحديد اهدافها هذا العام في المحافظة علي فريق العمل وتأمينه في مخاطر فيروس كورونا وكذلك في استمرار الانتاج والتسويق



